حل التمتع وقد يقال المخ ضعيف والمعتمد انه غسل شرعي لانه ازال
المانع من الوطي المرتب على حدث الحيض او النفاس بل هو تكر
للميت قد يقال هو مع كونه تكرمة ازال المنع من الصلاة عليه المرتب على
الموت الذي هو في حكم الحدث فهو داخل في التعريف لان المراد
ارتفاع المنع المرتب على الحدث او ما هو في حكمه وتنقسم لو
اظهر الفاعل وقال وتنقسم الطهارة لكان اولى ليفيد ان المقسم
لذكر اعم من الطهارة المعرفة بما تقدم ثم الواجب لم اراد به
ما تأكد طلبه فيشمل الغرض والنفل بدليل ما قرن في البدين او
يقال غلب الواجب للشرفه والمراد بالطهارة في كلامه ما عرض
للاعيان حتى يشمل الطهارة الطارية على الجلد المدبوغ والخرقة
المتخللة وليس المراد القائمة بالاعيان بطريق الاصالة المدلولة
في قولهم والحيوان طاهر الخ كالحد اي كالتنزه من الحد الخ
معرفة حدودها اي اسمائها بتنزيل معانيها عليها وقوله
واسبابها هي طلب الجاه والمال بالطبع والمراد بطلبها تركه ذكر وعطف
علاجها عليه عطف مراد في وقوله كالحد وهو ثني زوال النعمة الغير
سواء تمناها لنفسه او لا واستثنوا من ذكر ما اذا كانت النعمة لكافر او
فاسق يستعين بها على معاصي الله تعالى والعجب وهو قيام النفس
المودي الى خروجها عن الامور الشرعية كان يعجب العالم بعبادته
والعالم بعلمه والمطيع بطاعته والرياء ان يقصد بعمله الناس والكبر
بطر الحق اي رده على قائله وغمص الخلق بالضاد او بالطاء اي احتقارهم
والفرق بين العجب والكبر ان العجب يتحقق بنفس المعجب ولو لم
يوجد شخص سواه بخلاف الكبر فانه لا يتحقق الا بالنسبة لغيره
واصلها مياه قلبت الواو ياء لكسر الميم قبلها كالصيام والقيام على الاصح
ومقابله قصر مع التنوين وتركه ثم ابدلت الهاء همزة اي فتوالين على الكلمة
اعلالان وقد اغرق في ذلك من الوافر ابن ابي الخطة جات باعلالين قد حصلا

فاجابه

فاجابه بنعم مما يليق بأن يجاب به الذي سأله ومن عجيب لطف
الله اي كثير رافقه بعبيله قال يجوز اي يصح ويحل فهو من استعمال
المشترك في معنييه او يحمل ويحل عليهما احتياطا والمتبادر من
الحل المستوي الطرفين وسيأتي ان هذه المياه على اربعة اقسام
منها المكروه ومنها الحرام فيناقي الحل واجاب بهم بان الحل باعتبار
ذاته او جملة افراده فلا يناقي خروج بعض الافراد عن ذلك التطهير
هو مصدر والمراد الحاصل به فانه الذي يتعلق به الحكم وفيه نظر
ولو علل بان المطلوب الطهارة بالمعنى الحاصل بالمصدر لا الفعل
لكان اولى بكل منهما دفع به ما يوهمه كلام المتن من انه لابد من
اجتماعهما ولو قاله بمجموعهما الصادق بالمفرد منهما وحده او مع
غيره منهما لكان اولى والحدث الخ ذكر هذا هنا تحيلا للفائدة
والا فمحله ذكره نواقض الوضوء امر اعتباري اي غير محسوس
وقد قيل ان اهل البصائر تشاهده ومعنى قيامه بالاعضاء
وصفها به وهو مانع من صحة الصلاة وغيرها ولو مع الجهل
والنسيان والتقييد بالحيثية لادخال الصحة مع وجود الحدث
لفاقد الطهورين قال حيث لا مرخص حيثية تقييد كما علم من
كلام قال على ذكر اي المذكور وهو الامر الاعتباري وخرج بهنا ما
في نواقض الوضوء وفي جعل المنع صفة لغة تجوز قال اي لان المنع
ناشي عنه يوجد عنده وهو من الشارع فهو صفة للشارع لانه
الذي لا يرفعه الا الماء عبارة ابن حجر لان المنع مترتب على ذلك وكون
التيمم يرفع هذا الايرد لانه رفع خاص بالنسبة لفرض واحد وكلامنا في الرفع
العام وهو خاص بالماء الاصغر افعل التفضيل ليس على بابه وكذا
الاكبر والخبث الخ ذكره هنا استطرادي والافمحله باب النجاسة
وفي الشرع مستقذر دخل فيه الطاهر وقوله يمنع خرج له
صبي الكافي فيه للاستقصاء وفيما بعده للتقييل وانما تيقن الخ